

مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الإجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.egمتاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

Cross Mark

دراسة تحليلية لفجوة الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري وتوقعاتها المستقبلية في ضوء استراتيجية 2030

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة المنصورة

المخلص

تعرف الطاقة الاستيعابية بأنها قابلية الاقتصاد لتوظيف الموارد بكفاءة اقتصادية وزيادة معدل النمو الاقتصادي، ويتعرض الاقتصاد القومي لمجموعة من الاختلالات الهيكلية كفجوة الموارد المحلية أي نقص قيمة المدخرات عن الاستثمارات وفجوة الموارد الخارجية أي الفرق بين الصادرات والواردات أو نتيجة الحالتين السابقتين ويسمى نموذج ذات الفجوتين أو فجوة الطاقة الاستيعابية وتكمن مشكلة البحث في نشوء فجوة الطاقة الاستيعابية الناتجة عن تأثير الفجوتين الداخلية والخارجية مما يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي وانخفاض العائد على الاستثمار وزيادة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الاقتراض الخارجي. وهدف البحث عامة إلى دراسة فجوة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصري للفترة (2000-2016) من خلال خمسة محاور تناول الأول منها المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية، والثاني المؤشرات الاقتصادية المؤثرة عليها ومعدل النمو الاقتصادي، والثالث التنبؤ بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة عليها خلال الفترة (2000-2016)، والرابع تحليل اقتصادي مقارن لفجوة الطاقة الاستيعابية خلال الفترتين (2000-2016)، (2016-2030)، وأخيراً تناول الخامس تحليل مقارن بين الوضع الحالي والمستهدف لبعض المتغيرات المدروسة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030. وتوصل البحث إلى أن فجوة الطاقة الاستيعابية تكمن إما في عدم القدرة على استعمال المدخرات وتحويلها إلى رأسمال عيني لخلق فرص عمل وقيمة مضافة مما يؤدي لتزايد قومي الطلب الاستهلاكي والاعتماد على العالم الخارجي وعجز الموازنة العامة للدولة، كما تبين أيضاً اتساع الفجوة بين معدلات النمو الحالية والمستهدفة طبقاً لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030. وأوصى البحث بتنشيط معدلات الطلب الاستثماري وتقييد الطلب الاستهلاكي غير الضروري، ونمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات بتشغيل الطاقات العاطلة للمصانع المختلفة وزيادة معدل الاستثمار الاجنبي المباشر وتوجيهه للبنية التحتية والاستثمارات وعدم توجيهه للانفاق الاستهلاكي، وزيادة مدخرات الأفراد والمؤسسات، وتقييد الاستيراد وخاصة الحكومي.

الكلمات المفتاحية: فجوة الموارد المحلية، فجوة الموارد الخارجية، فجوة الموارد الاستيعابية، معدل النمو الاقتصادي، استراتيجية التنمية المستدامة 2030



المقدمة

يعرف الكيان الاقتصادي بأنه مجموعة النسب والعلاقات القائمة والتي تميز ذلك الكيان في مكان وزمان معين، وتشير تلك العلاقات إلى علاقات مثل الناتج المحلي الإجمالي والإدخار والاستثمار، ويركز التحليل الهيكلي لذلك الكيان على تشخيص الاختلالات الهيكلية المختلفة ومظاهرها ومسبباتها. وتكمن تلك الاختلالات الهيكلية في اختلال العلاقات التناسبية المكونة للهيكل الاقتصادي ذاته، ومعرفة درجة انحراف ذلك الكيان الاقتصادي عن النموذج التوازني، وعدم المرونة والكفاءة في توجيه الموارد ذاتياً مما يسبب عجزاً في ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم والتي تحدث على مستوى الاقتصاد القومي وقطاعاته المختلفة.

وتنقسم تلك الاختلالات الهيكلية إلى داخلية وخارجية، وتشأ الاختلالات الداخلية نتيجة اختلال التوازن بين الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك المحلي، فإذا كان الاستهلاك أكبر من الإنتاج أدى ذلك لاختلال التوازن بين الإدخار المحلي والاستثمار مما يعني الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، وفي حالة فائض الطلب يعجز الإنتاج المحلي عن استيعاب الطلب الكلي.

بينما تكمن الاختلالات الهيكلية الخارجية عامة في عجز الميزان التجاري وبالتالي بميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الواردات عن الصادرات ما يؤدي لزيادة للتمويل الخارجي سواء عن طريق القروض أو المنح وذلك لتدهور الإدخار المحلي، مما يتسبب معه تنامي الديون الخارجية وزيادة اعباء خدمتها.

ويتضح أن ما يتم دفعه بالنقد الأجنبي إما أن يكون ثمناً للنقص في قيمة المدخرات التي كان يلزم توفيرها للاستثمارات المطلوبة لمواجهة الطلب المحلي وهو ما ينتج عنه فجوة الموارد المحلية أو الفجوة الداخلية، أو يكون نتيجة للفرق بين ميزان الصادرات والواردات وهو ما ينتج عنه فجوة الموارد الخارجية أو الفجوة الخارجية، أو يكون نتيجة الحالتين السابقتين ويسمى في هذه الحالة بنموذج ذات الفجوتين أو ما يسمى بفجوة الطاقة الاستيعابية التي تستجيب بدرجة عالية للاستثمار والذي يستجيب بدوره بدرجة أكبر لحصيلة النقد الأجنبي لتحقيق متطلبات التنمية مما يعني تساوي للفجوتين الداخلية والخارجية خلال الفترات الماضية وليس هناك ما يضمن تساويهما مستقبلاً.

وتعتبر استراتيجية التنمية المستدامة 2030 محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر لربط الحاضر بالمستقبل وتبني مسيرة تنمية بناءاً على المقومات والمزايا التنافسية للاقتصاد القومي المصري وفق إطار عام لتحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر ولا يخل بحقوق الأجيال القادمة في حياة أفضل من خلال ثلاثة أبعاد هي الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مراعية مبدأ تكامل الفرص وسد الفجوات التنموية والاستخدام الأمثل للموارد، وقد تم استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الاستثمار من البعد الاقتصادي بالاستراتيجية لتحليل مقارن بين الوضع الحالي المحسوب من النتائج البحثية والمستهدف تحقيقه وفقاً لتلك الاستراتيجية.

وتكمن أهمية البحث في تناول فجوة الطاقة الاستيعابية التي يتعرض لها الاقتصاد المصري الناتجة عن كل من فجوة الموارد الداخلية المعبرة عن الفرق بين المدخرات والاستثمارات وفجوة الموارد الخارجية المعبرة عن الفرق بين الصادرات الواردات لاقتصاد ما ومعرفة العوامل المسببة لها في محاولة لوضع مقترحات لعلاج تلك الفجوة سواء على المدى القصير أو المدى الطويل للحد منها، ومحاولة وضع تحليل مقارن بين معدل نمو الناتج الحقيقي والاستثمار الحقيقي للوضع الحالي والمستهدف بناءاً على استراتيجية 2030 خاصة في ظل عدم كفاية الدراسات التي تمت في هذا المجال.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في نشوء فجوة الطاقة الاستيعابية الناتجة عن تأثير الفجوتين الداخلية والخارجية التي يتعرض لهما الاقتصاد القومي وما يستتبعه من التأثير على كافة قطاعات الاقتصاد القومي، هذه الفجوة الناتجة عن زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي ومن ثم انخفاض العائد على الاستثمار وبالتالي عزوف المستثمر المحلي عن الاستثمار، كما أن زيادة هذه الفجوة نتيجة لعمليات الإستيراد ستؤدي حتماً لزيادة العجز في ميزان المدفوعات، حيث تلجأ الدولة لسد هذه الفجوة عن طريق الاقتراض الخارجي، الأمر الذي يثقل كاهل الاقتصاد القومي بالديونية والأعباء المترتبة عليها، حيث يرجع ما سبق إلى انخفاض معدلات كل من الإدخار والاستثمار والصادرات ورأس المال ومعدل النمو الاقتصادي من نحو 21.34%، 19.78%، 26.20%، 20.09%، 1.07% على التوالي خلال الفترة من (2000-2010) إلى نحو 12.27%، 14.10%، 15.21%، 14.97%، 0.82% على التوالي خلال الفترة (2011-2016)، بمعدل انخفاض قدر 42.49%، 28.73%

*الباحث المسنول عن التواصل

البريد الإلكتروني: mmdayem@hotmail.com

DOI: 10.21608/jaess.2019.64419

6- إذا كانت القدرة الاستثمارية المتاحة > الإدخار المحلي والأجنبي فإن هذا يعني أن رؤوس الأموال بالعملة الأجنبية ستنتج لاستثمارات أقل إنتاجية أو للإنتاج الاستهلاكي.

النتائج والمناقشات

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد القومي المصري.

1- النتائج المحلي الإجمالي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 300.25 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 1203.06 مليار جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 300.68% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 57.50 مليار جنيه، تمثل نحو 8.44% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 681.20 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 43.26% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

2- الإدخار القومي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 60.12 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 164 مليار جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 172.76% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 3.52 مليار جنيه، تمثل نحو 3.14% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 112.02 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 33%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 67% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 27.56% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

3- الاستثمار القومي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 57.43 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 176.34 مليار جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 207.04% مقارنة بعام 2001، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 6.5 مليار جنيه، تمثل نحو 5.67% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 114.67 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 78%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 22% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 32.44% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

4- الصادرات القومية الحقيقية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 55.10 مليار جنيه عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 229.38 مليار جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 316.30% مقارنة بعام 2000، وبدراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 5.13 مليار جنيه، تمثل نحو 3.65% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 140.46 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 29%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 71% من هذه التغيرات إلي عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 34.05% للدلالة علي مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

41.93%، 25.46%، 23.31% للفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، خاصة في ظل تزايد معدل النمو السكاني من نحو 1.87% لنحو 2.17% خلال الفترتين السابقتين علي الترتيب، بمعدل زيادة قدر بنحو 16.43%، كما تمكن مشكلة البحث في انخفاض معدلات النمو الحالية للنتائج المحلي الحقيقي ومعدل الاستثمار بافتراض ثبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مقارنة بالمستهدفة عام 2030 حسب استراتيجية التنمية المستدامة 2030، حيث لم يتعد معدل النمو الحالي والمحسوب للنتائج الحقيقي ومعدل الاستثمار نحو 3.04%، 13.24% علي الترتيب مقارنة بالمستهدف والمقدر بنحو 12%، 30% علي الترتيب عام 2030، مما يستدعي معه ضرورة دراسة تلك الفجوة الاستيعابية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي المصري عن طريق فجواته الداخلية والخارجية للوقوف علي الأوضاع الحالية وتوقعاتها المستقبلية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلي دراسة فجوة الطاقة الاستيعابية في الاقتصاد القومي المصري خلال الفترة (2000-2016) وذلك من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري.

المحور الثاني: المؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية ومعدل النمو الاقتصادي بالاقتصاد المصري.

المحور الثالث: التنبؤ بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (2017-2030).

المحور الرابع: تحليل فجوة الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري خلال الفترتين (2000-2016)، (2017-2030).

المحور الخامس: تحليل مقارن بين الوضع الحالي والمستهدف لبعض المتغيرات المدروسة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

الطريقة البحثية

تحقيقاً لأهداف البحث، اعتمد علي استخدام الطريقتين الاستقرائية والاحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة وفي تقدير العلاقة الاتجاهية واختيار أفضل النماذج الممثلة للمتغيرات الاقتصادية التي تمت دراستها بناء علي الأسس الاقتصادية المختلفة خلال فترة البحث، كما تم استخدام بعض المقاييس لقياس كل من فجوات الموارد المحلية والخارجية والطاقة الاستيعابية.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث علي المراجع والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبيانات وزارة التخطيط، وبيانات البنك الدولي بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والدوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث:

تعرف الطاقة الاستيعابية بأنها قابلية الاقتصاد علي توظيف الموارد المتاحة بكفاءة اقتصادية تضمن تحقيق عوائد اقتصادية إضافية علي توظيفها مجددا بهدف زيادة معدل النمو الاقتصادي، وتتعدد أشكال الفجوة الاستيعابية كما يلي:

- 1- إذا كان الإستثمار المحلي < الإدخار المحلي فإن هذا يعني توفر فرص الإستثمار الأمر الذي يؤدي إلي الإستخدام المكثف للنقد الأجنبي مما يولد ضغطاً علي الاقتصاد ومزيد من التضخم.
- 2- إذا كان الإستثمار المحلي > الإدخار المحلي فإن هذا يعني توفر المدخرات عن طريق الاكتناز أو المضاربة الأمر الذي يؤدي إلي يتم سحب المدخرات كالمضاربات المباشرة وتحويلها لاستثمارات منتجة كالبنية التحتية.
- 3- إذا كانت الواردات من السلع الإنتاجية < الإدخار بالنقد الأجنبي فإن هذا يعني أن النقد الأجنبي غير قادر علي استيعاب الخطة الاستثمارية وهذا يظهر في البلدان النامية وتعمل علي خفض برامجها الاستثمارية.
- 4- إذا كانت الواردات من السلع الإنتاجية > الإدخار بالنقد الأجنبي ويتركز ذلك في البلدان النامية ذات القدرة التصديرية العالية المعتمدة علي مواد أولية، مما يعني أنها تحتاج لرؤوس أموال أجنبية بسبب محدودية الطاقة الاستيعابية.
- 5- إذا كانت القدرة الاستثمارية المتاحة < الإدخار المحلي والأجنبي فإن هذا يعني أن هناك فرص استثمارية مربحة لم تستغل مما يؤدي لحنمية تهيئة المناخ الاقتصادي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المقدر بنحو 182.21 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 76%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 24% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 34.86% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

5- الواردات القومية الحقيقي: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 72.33 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 268.22 مليار جنيه عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 270.82% مقارنة بعام 2001، ودراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 10.98 مليار جنيه، تمثل نحو 6.03% من المتوسط السنوي

جدول 1. المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية بالإقتصاد القومي المصري خلال فترة الدراسة (2000-2016).

البيانات / السنة	الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي	الاستثمار القومي الحقيقي	الإدخار القومي الحقيقي	الصادرات القومية	الواردات القومية	راس المال	عدد السكان
2000	315.70	64.40	61.39	55.10	77.60	66.50	69.91
2001	300.25	57.43	60.12	56.62	72.33	59.15	71.23
2002	340.34	64.80	66.43	66.63	82.47	65.48	72.59
2003	403.14	70.29	79.76	93.92	105.07	72.76	73.98
2004	481.84	84.05	108.12	144.67	151.64	86.80	75.38
2005	450.78	85.88	104.65	145.43	156.28	86.15	76.78
2006	524.27	104.38	128.03	166.91	175.93	104.38	78.16
2007	600.00	131.17	148.16	190.29	219.09	131.17	79.54
2008	663.02	154.65	163.99	229.38	268.22	155.43	80.95
2009	636.43	126.18	112.38	166.52	210.82	128.04	82.47
2010	780.60	157.26	146.96	174.76	217.64	159.63	84.11
2011	788.62	137.93	139.24	169.78	203.79	141.18	85.9
2012	899.27	129.19	113.17	144.15	213.75	140.89	87.81
2013	986.07	123.77	130.38	162.19	222.59	135.45	89.81
2014	1092.96	131.37	125.35	150.35	239.35	144.00	91.81
2015	1114.01	150.32	111.77	145.14	238.47	157.30	93.78
2016	1203.06	176.34	104.35	126.09	242.56	183.31	95.69
المتوسط	681.20	114.67	112.02	140.46	182.21	118.68	81.76
الانحراف المعياري	294.72	37.19	30.87	47.82	63.52	39.01	8.08
معامل الاختلاف	43.26	32.44	27.56	34.05	34.86	32.87	9.88
أصغر قيمة	300.25	57.43	60.12	55.10	72.33	59.15	69.91
أكبر قيمة	1203.06	176.34	163.99	229.38	268.22	183.31	95.69
% التغير	300.68	207.04	172.76	316.30	270.82	209.92	36.88

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من:

1- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الانترنت www.mop.gov.eg.

2- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

3- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.

جدول 2. معادلات الاتجاه الزمني للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية بالإقتصاد القومي المصري خلال فترة الدراسة (2000-2016).

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي (%)
1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	ص = 57.50 + 163.74 * (6.17) * (22.21) * س	0.97	493.08	681.20	57.50	8.44
2	الإدخار القومي الحقيقي	ص = 3.52 + 80.30 * (6.08) * (2.73) * س	0.33	7.47	112.02	3.52	3.14
3	الاستثمار القومي الحقيقي	ص = 6.50 + 56.21 * (6.12) * (7.24) * س	0.78	52.43	114.67	6.50	5.67
4	الصادرات القومية الحقيقية	ص = 5.13 + 94.27 * (4.48) * (2.50) * س	0.29	6.24	140.46	5.13	3.65
5	الواردات القومية الحقيقية	ص = 10.98 + 83.44 * (5.13) * (6.92) * س	0.76	47.82	182.21	10.98	6.03
6	رأس المال الحقيقي	ص = 7.10 + 54.83 * (6.79) * (9) * س	0.84	80.97	118.68	7.10	5.98
7	عدد السكان	ص = 1.59 + 67.41 * (194.08) * (47.03) * س	0.99	2212.21	81.76	1.59	1.94

حيث ص = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ، س = متغير الزمن حيث هـ السنوات = 1، 2، ...، 17، R² = معامل التحديد، F = قيمة المحسوبة، NS = غير معنوي. (**) معنوية عند مستوى معنوية 0.01، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإتحاد تمثل قيمة (ت) المحسوبة. المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (1).

6- رأس المال الحقيقي: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)،

تبين من خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 59.15 مليار جنيه عام 2001، وحد أقصى قدر بنحو 183.31 مليار جنيه عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 209.92% مقارنة بعام 2001، ودراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 7.10 مليار جنيه، تمثل نحو 5.98% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 118.68 مليار جنيه، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 84%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 16% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف

المعياري قدر بنحو 32.87% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

7- عدد السكان: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من

خلال الجدول رقم (1) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 69.91 مليون نسمة عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 95.69 مليون نسمة عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 36.88% مقارنة بعام 2000، ودراسة الجدول رقم (2)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1.59 مليون نسمة، تمثل نحو 1.94% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 81.76 مليون نسمة، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 99%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 1% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى

وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 61%، من قيمة هذا التناقص تعزي إلى التغيرات التي يعكس أثارها متغير الزمن، بينما تعزي 39% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 30.13% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المنكورة.

ويرجع السبب في انخفاض معدلات الادخار من نحو 21.34%، لنحو 12.27% خلال الفترتين (2010-2000)، (2016-2011) على الترتيب بمعدل انخفاض قدر بنحو 42.49% إلى انخفاض القوي الشرائية بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع التضخم خلال الفترة الثانية والتي اتسمت بالتقلبات الاقتصادية والسياسية.

عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 9.88% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

المحور الثاني: المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية ومعدل النمو الاقتصادي بالاقصاد المصري خلال فترة الدراسة.

1- معدل الادخار القومي الحقيقي: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 8.67% عام 2016، وحد أقصى قدر بنحو 24.73% عام 2008، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 64.93% مقارنة بعام 2008، ودراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.88%، تمثل نحو 5.08% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 17.32%.

جدول 3. المؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية خلال فترة الدراسة (2016-2000). (%)

البيان / السنة	معدل الاستثمار	معدل الادخار	معدل الصادرات	معدل الواردات	معدل رأس المال	معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي	معدل النمو السكاني	G ₁	G ₂	
2000	20.40	79.60	19.45	17.45	21.06	6.37	-	0.92	0.97	
2001	19.13	80.87	20.02	18.86	19.70	3.54	1.89	1.02	0.97	
2002	19.04	80.96	19.52	19.58	19.24	2.39	1.91	1.01	0.99	
2003	17.43	82.57	19.78	23.30	18.05	3.19	1.91	1.10	0.97	
2004	17.44	82.56	22.44	30.02	18.01	4.09	1.89	1.25	0.97	
2005	19.05	80.95	23.22	32.26	19.11	4.47	1.86	1.21	1.00	
2006	19.91	80.09	24.42	31.84	19.91	6.84	1.80	1.23	1.00	
2007	21.86	78.14	24.69	31.71	21.86	7.09	1.77	1.13	1.00	
2008	23.33	76.67	24.73	34.60	23.44	7.16	1.77	1.06	1.00	
2009	19.83	80.17	17.66	26.16	20.12	4.67	1.88	0.88	0.99	
2010	20.15	79.85	18.83	22.39	20.45	5.15	1.99	0.92	0.99	
2011	17.49	82.51	17.66	25.53	17.90	1.76	2.13	0.99	0.98	
2012	14.37	85.63	12.58	16.03	15.67	2.23	2.22	0.80	0.92	
2013	12.55	87.45	13.22	16.45	13.74	2.19	2.28	0.96	0.91	
2014	12.02	87.98	11.47	13.76	13.18	2.92	2.23	0.87	0.91	
2015	13.49	86.51	10.03	13.03	14.12	4.37	2.15	0.71	0.96	
2016	14.66	85.34	8.67	10.48	15.24	4.35	2.04	0.57	0.96	
المتوسط الهندسي	17.47	82.16	17.32	21.07	18.04	3.93	1.97	0.96 ⁽¹⁾	0.97 ⁽²⁾	
الانحراف المعياري	3.30	3.30	5.22	7.59	2.98	1.77	0.17	0.18	0.03	
معامل الاختلاف	18.89	4.02	30.13	36.02	16.51	45.12	8.62	19.00	3.01	
اصغر قيمة	12.02	76.67	8.67	10.48	13.18	1.76	2.28	0.57	0.91	
أكبر قيمة	23.33	87.98	24.73	34.60	23.44	7.16	1.77	1.25	1.00	
% التغير	(48.47)	14.75	(93.64)	(69.71)	(43.80)	(75.34)	29.00	(54.30)	(8.77)	
معدل النمو العائد للتمويل الخارجي (3)	%		%		%		%		%	
0.01 = (1) - (2) =	%		%		%		%		%	
* طبقاً لبيانات البنك الدولي	G ₁ = S RATE / ICOR		G ₂ = I RATE / ICOR		ICOR = معدل رأس المال للتاج					

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث من:

- 1- موقع وزارة التخطيط المصرية على شبكة الانترنت www.mop.gov.eg.
- 2- البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- 3- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.
- 4- موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت <https://www.albankaldawli.org/>

جدول 4. معادلات الاتجاه الزمني للمؤشرات الاقتصادية المؤثرة على الطاقة الاستيعابية بالاقصاد المصري خلال فترة الدراسة (2016-2000). (%)

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F	المتوسط الهندسي	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي (%)
1	معدل الادخار القومي الحقيقي	ص د = 26.45 - 0.88 س د (13.31) (4.70)	0.61	22.06	17.32	(0.88)	(5.08)
2	معدل الاستثمار القومي الحقيقي	ص د = 21.75 - 0.44 س د (14.04) (2.97)	0.39	8.82	17.47	(0.39)	(2.52)
3	معدل الصادرات القومية الحقيقية	ص د = 31.56 - 0.94 س د (8.45) (2.66)	0.34	7.07	21.07	(0.94)	(4.46)
4	معدل الواردات القومية الحقيقية	ص د = 33.14 - 0.54 س د (10) (1.73)	0.18	NS ³	27.20	(0.54)	(1.98)
5	معدل رأس المال الحقيقي	ص د = 21.84 - 0.39 س د (15.84) (3.01)	0.39	9.06	18.4	(0.39)	(2.16)
6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	ص د = 4.59 - 0.05 س د (4.48) (0.48)	0.02	NS ³	3.93	(0.05)	(1.27)
7	معدل النمو السكاني	ص د = 1.74 + 0.03 س د (24.52) (3.79)	0.51	14.40	1.97	0.03	1.52
8	G=S RATE / ICOR	ص د = 1.27 - 0.03 س د (17.72) (4.48)	0.59	20.04	0.96	(0.03)	(3.12)
9	G=I RATE / ICOR	ص د = 1.004 - 0.004 س د (64.26) (2.43)	0.30	5.88	0.97	(0.004)	(0.41)

حيث ص د = القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ س د = متغير الزمن حيث هـ السنوات = 1، 2، ...، 17، R² = معامل التحديد، F = قيمة F المحسوبة، NS: غير معنوي. (**) معنوية عند مستوى معنوية 0.01، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05. القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإحذار تمثل قيمة (ت) المحسوبة. القيم بين الأقواس لآخر عمودين قيما سالبة. المصدر: حسبت بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (3).

2- معدل الاستثمار القومي الحقيقي: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد

التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 16.51% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

6- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1.76% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 7.16% عام 2008، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 75.34% مقارنة بعام 2008، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.05%، تمثل نحو 1.27% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 3.93%، ولم تثبت معنوية هذا المعدل مما يدل على الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الهندسي السابق الإشارة إليه، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 45.12% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

ويرجع انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كنتيجة مباشرة لانخفاض معدلات كل من الإيداع والاستثمار وكذلك المعامل الحدي لرأس المال، حيث اتضح من بيانات الجدول رقم (3) حدوث زيادة في معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (2006-2008) مقارنة بالفترة (2000-2005) حيث قدر بنحو 6.84%، 7.09%، 7.16% خلال الفترة الأولى المذكورة سابقاً نتيجة عمليات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها مصر خلال الفترات السابقة لتلك الفترة، في حين اتضح انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي خلال عام 2009 حيث قدر بنحو 4.67% خلال هذا العام نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليصل لأقصى درجات الانخفاض عام 2011 حيث قدر هذا المعدل بنحو 1.76%، ما تلاها من أعوام (2012-2014) حيث قدر بنحو 2.23%، 2.19%، 2.92% على الترتيب نظراً للثورات والاضطرابات التي حدثت بمصر خلال الفترة (2011-2014) ليعود في الارتفاع بشكل تدريجي ليصل خلال عامي 2015، 2016 نحو 4.37%، 4.35% على الترتيب.

7- معدل النمو السكاني: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1.77% عامي 2007، 2008، وحد أقصى قدر بنحو 2.28% عام 2013، بنسبة زيادة قدرت بنحو 29% مقارنة بعامي 2007، 2008، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.03%، تمثل نحو 1.52% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 1.97%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 51% من قيمة هذا التناقص تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 49% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 8.62% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

8- معدل النمو الاقتصادي عن طريق الإيداع: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 0.57% عام 2016، وحد أقصى قدر بنحو 1.25% عام 2004، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 54.30% مقارنة بعام 2004، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.03%، تمثل نحو 3.12% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 0.96%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 59% من قيمة هذا التناقص تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 41% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 19% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

9- معدل النمو الاقتصادي عن طريق الاستثمار: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 0.91% عامي 2013، 2014، وحد أقصى قدر بنحو 1% أعوام 2005، 2006، 2007، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 8.77% مقارنة بالأعوام الثلاثة السابقة، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.004%، تمثل نحو 0.41% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 0.97%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند

أدنى قدر بنحو 12.2% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 23.33% عام 2008، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 48.47% مقارنة بعام 2008، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.44%، تمثل نحو 2.52% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 17.47%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 39% من قيمة هذا التناقص تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 61% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 18.89% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

ويرجع السبب في انخفاض معدلات الاستثمار من نحو 19.78%، لنحو 14.10% خلال الفترتين (2000-2010)، (2011-2016) على الترتيب بمعدل انخفاض قدر بنحو 28.73% إلى انخفاض معدلات الإيداع خلال الفترة الثانية كما ذكر سابقاً والتي اتسمت بالتقلبات الاقتصادية والسياسية.

ويلاحظ من بيانات نفس الجدول السابق أن متوسط الاستثمار لم يمثل خلال فترة الدراسة أكثر من 17.47% من إجمالي الناتج الكلي، بينما يمثل متوسط إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة نحو 82.16% مما يدل على أن الاستهلاك النهائي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الطلب الكلي نظراً لاستثماره بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 4.02% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

3- معدل الصادرات القومية الحقيقية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 10.48% عام 2016، وحد أقصى قدر بنحو 34.60% عام 2008، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 69.71% مقارنة بعام 2008، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.94%، تمثل نحو 4.46% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 21.07%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 34% من قيمة هذا التناقص تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 66% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 36.02% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

ويرجع السبب في انخفاض معدلات الصادرات القومية من نحو 26.20%، لنحو 15.21% خلال الفترتين (2000-2010)، (2011-2016) على الترتيب بمعدل انخفاض قدر بنحو 41.93% إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة الثانية.

4- معدل الواردات القومية الحقيقية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 20.16% عام 2016، وحد أقصى قدر بنحو 40.45% عام 2008، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 50.16% مقارنة بعام 2008، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.54%، تمثل نحو 1.98% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 27.20%، ولم تثبت معنوية هذا المعدل مما يدل على الثبات النسبي لهذا المتغير حول المتوسط الهندسي السابق الإشارة إليه، عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 22.12% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

5- معدل رأس المال الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة (2000-2016)، تبين من خلال الجدول رقم (3) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 13.18% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 23.44% عام 2008، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 43.80% مقارنة بعام 2008، وبدراسة الجدول رقم (4)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.39%، تمثل نحو 2.16% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 18.04%، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 39% من قيمة هذا التناقص تعزى إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزى 61% من هذه

أولاً: التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية خلال الفترة (2017-2030).

- 1- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1198.74 مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 1946.24 مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 62.36% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 1572.49 مليار جنيه خلال تلك الفترة.
- 2- الادخار القومي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 143.66 مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 189.42 مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 31.85% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 166.54 مليار جنيه خلال تلك الفترة.

مستوي معنوية 0.05، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 30% من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 70% من هذه التغيرات إلي عوامل أخري لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلي عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 3.01% للدلالة علي مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المؤشر السابق خلال نفس الفترة المذكورة.

المحور الثالث: التنبؤ بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (2017-2030).

تم التنبؤ بالمتغيرات والمؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري خلال الفترة (2017-2030) أي من بداية عام 2017 وذلك بعد انتهاء الفترة المدروسة (2000-2016) لإعطاء صورة متكاملة عن الوضع المستهدف والوضع الحقيقي بعد التنبؤ ومقارنتهما وذلك بعد عام 2015 حيث مثل هذا العام بداية الوضع الحالي بالنسبة للاستراتيجية بعد الانتهاء منها، ويمكن تناول هذا المحور من خلال ما يلي:

جدول 5. التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية ومعدل النمو الاقتصادي بالاقتصاد المصري خلال الفترة (2017-2030). (%)

البيان السنة	الإنتاج المحلي الاستثمار الاقدم	الصادرات القومية القومية	الواردات القومية	عدد السكان	معدل الاستثمار	معدل الادخار	معدل الصادرات	معدل الواردات	معدل النمو	معدل نمو التاج المحلي النمو	G ₂	G ₁					
2017	1198.74	173.21	143.66	186.61	281.08	182.63	182.63	96.03	13.84	10.85	14.28	22.61	14.68	3.69	2.28	0.79	0.95
2018	1256.24	179.71	147.18	191.74	292.06	189.73	189.73	97.62	13.75	10.67	14.08	22.48	14.59	3.64	2.28	0.78	0.95
2019	1313.74	186.21	150.70	196.87	303.04	196.87	196.87	99.21	13.66	10.51	13.90	22.35	14.51	3.59	2.28	0.77	0.95
2020	1371.24	192.71	154.22	202.00	314.02	202.00	202.00	100.80	13.58	10.36	13.72	22.24	14.43	3.54	2.28	0.76	0.94
2021	1428.74	199.21	157.74	207.13	325.00	207.13	207.13	102.39	13.50	10.22	13.56	22.14	14.36	3.49	2.28	0.75	0.94
2022	1486.24	205.71	161.26	212.26	335.98	212.26	212.26	103.98	13.43	10.08	13.41	22.04	14.30	3.44	2.28	0.74	0.94
2023	1543.74	212.21	164.78	217.39	346.96	217.39	217.39	105.57	13.36	9.96	13.27	21.94	14.24	3.39	2.28	0.73	0.94
2024	1601.24	218.71	168.30	222.52	357.94	222.52	222.52	107.16	13.30	9.84	13.14	21.86	14.18	3.34	2.28	0.72	0.94
2025	1658.74	225.21	171.82	227.65	368.92	227.65	227.65	108.75	13.24	9.73	13.01	21.78	14.13	3.29	2.28	0.72	0.94
2026	1716.24	231.71	175.34	232.78	379.90	232.78	232.78	110.34	13.18	9.65	12.88	21.68	14.08	3.24	2.28	0.71	0.94
2027	1773.74	238.21	178.86	237.91	390.88	237.91	237.91	111.93	13.11	9.58	12.79	21.61	14.03	3.19	2.28	0.71	0.94
2028	1831.24	244.71	182.38	243.04	401.86	243.04	243.04	113.52	13.06	9.51	12.71	21.54	14.01	3.14	2.28	0.70	0.94
2029	1888.74	251.21	185.90	248.17	412.84	248.17	248.17	115.11	13.01	9.46	12.64	21.48	13.96	3.09	2.28	0.69	0.94
2030	1946.24	257.71	189.42	253.30	423.82	253.30	253.30	116.70	13.00	9.42	12.58	21.43	13.91	3.04	2.28	0.69	0.94
المتوسط	1572.49	215.46	166.54	219.96	352.45	228.78	228.78	106.37	13.75	10.67	14.08	22.48	14.59	3.36	2.28	0.73 ⁽¹⁾	0.94 ⁽²⁾
الانحراف المعياري	240.54	27.19	14.73	21.46	45.93	29.70	29.70	6.65	0.39	0.72	0.81	0.53	0.35	0.21	0.00	0.03	0.00
معامل الاختلاف	15.30	12.62	8.84	9.76	13.03	12.98	12.98	6.25	2.80	6.73	5.78	2.37	2.42	6.23	0.00	4.27	0.38
اصغر قيمة	1198.74	173.21	143.66	186.61	281.08	182.63	182.63	96.03	13.24	9.73	13.01	21.78	14.13	3.04	2.28	0.69	0.94
أكبر قيمة	1946.24	257.71	189.42	253.30	423.82	253.30	253.30	116.70	14.45	11.98	15.57	23.45	15.24	3.69	2.28	0.79	0.95
% التغير	62.36	48.78	31.85	35.74	50.78	50.54	21.52	8.36	(8.36)	(18.79)	(16.40)	(7.13)	(7.28)	21.38	0.00	14.17	1.18
معدل النمو العائد للتمويل الخارجي (3)	0.21 = (1) - (2) =																
% معدل النمو العائد للمحركات المحلية (4)	77.66 = 100 * (2) / (1) =																
% معدل النمو العائد للتمويل الخارجي (5)	22.34 = 100 * (2) / (3) =																
ICOR = معدل رأس المال للناتج	G ₂ = I RATE / ICOR	G ₁ = S RATE / ICOR															

ثانياً: التنبؤ بالمؤشرات الاقتصادية المؤثرة علي الطاقة الاستيعابية خلال الفترة (2017-2030).

- 1- معدل الادخار القومي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 9.73% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 11.98% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 18.79% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 10.67% خلال تلك الفترة.
 - 2- معدل الاستثمار القومي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 13.24% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 14.45% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 8.36% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 13.75% خلال تلك الفترة.
- وبلاحظ من بيانات نفس الجدول السابق أن متوسط الاستثمار لم يمثل خلال فترة الدراسة أكثر من 13.75% من إجمالي الناتج الكلي، بينما يمثل متوسط إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة نحو 86.24% مما يدل علي أن الاستهلاك النهائي يمثل مصدر الضغط الرئيسي في نمو الطلب الكلي نظراً لاستنثاره بالجزء الأكبر في هيكل هذا الإنفاق ويرجع هذا للزيادة المستمرة في السكان وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، كما لوحظ أيضاً انخفاض معدل الاستثمار الحقيقي خلال تلك الفترة الثانية (2017-2030) بنحو 21.27% مقارنة بالفترة الأولى (2000-2016)، وزيادة معدل الاستهلاك بنحو 4.96% خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى.
- 3- معدل الصادرات القومية: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 13.01% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 15.57% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 16.40% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 14.08% خلال تلك الفترة.

- 3- الاستثمار القومي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 173.21 مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 257.71 مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 48.78% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 215.46 مليار جنيه خلال تلك الفترة.
- 4- الصادرات القومية الحقيقية: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 186.61 مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 253.30 مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 35.74% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 219.96 مليار جنيه خلال تلك الفترة.
- 5- الواردات القومية الحقيقية: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 281.08 مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 423.82 مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 50.78% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 352.45 مليار جنيه خلال تلك الفترة.
- 6- معامل رأس المال الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 182.63 مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 274.93 مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 50.54% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 228.78 مليار جنيه خلال تلك الفترة.
- 7- عدد السكان: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 96.03 مليون نسمة عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 116.70 مليون نسمة عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 21.52% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 106.37 مليون نسمة خلال تلك الفترة.

حجم المدخرات وأسلوب توظيفها محددًا أساسيًا لتراكم رأس المال علي مستوى الاقتصاد القومي.

وبدراسة الجدول رقم (6) خلال الفترة (2000-2016)، تبين أن فجوة الموارد المحلية بين الإيداع والاستثمار تراوحت بين حد أدنى (71.98) مليار جنيه عام 2016، وحد أقصى 24.07 مليار جنيه عام 2004، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 399.12% مقارنة بعام 2004 وبمتوسط قدر بنحو (2.66) مليار جنيه، كما قدر متوسط تلك الفجوة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (0.37)%.

وبدراسة نفس الجدول السابق خلال الفترة (2017-2030)، تبين أن فجوة الموارد المحلية بين الإيداع والاستثمار تراوحت بين حد أدنى (68.29) مليار جنيه عام 2030، وحد أقصى (29.55) مليار جنيه عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 131.10% مقارنة بعام 2017 وبمتوسط قدر بنحو (48.92) مليار جنيه، كما قدر متوسط تلك الفجوة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بنحو (3.06)%.

ويبين مما سبق أن الإشارة السالبة تعبر عن انخفاض الإيداع المحقق مقارنة بالاستثمار المحقق، وتعتبر الإشارة الموجبة عن زيادة المدخرات المحلية المحققة عن الاستثمارات المحققة بهذا المقدار، كما تبين أن كبر رقم فجوة الموارد المحلية يعود لصخامة الإنفاق علي الاستثمار أو لانخفاض الإيداع، وصغر هذا الرقم إنما يعود لانخفاض الإنفاق علي الاستثمار أو لارتفاع معدل الإيداع مع ملاحظة أن الاستثمار لا يعتمد علي زيادة المدخرات فقط بل يعتمد أيضا علي الفرص الاستثمارية المدروسة والمجدية اقتصاديا وهو ما يطلق عليه بالطاقة الاستيعابية والتي تكمن إما في عدم القدرة علي استعمال المدخرات المتراكمة وتحسين المؤشرات الاقتصادية، أو العجز في تحويلها إلي رأسمال عيني ووسائل إنتاج قادرة علي خلق فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة تؤدي إلي تحولات اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الخارجي، مما يؤدي إلي تزايد قوي الطلب الاستهلاكي من ناحية، وتزايد الاعتماد علي العالم الخارجي من ناحية ثانية، وعجز الموازنة العامة للدولة من ناحية ثالثة.

ثانياً: فجوة الموارد الخارجية: وتنشأ نتيجة قصور الصادرات القومية عن الواردات القومية ويظهر آثارها من خلال تزايد العجز بميزان المدفوعات وانخفاض العملات الأجنبية المتحصلة، كما أن هذه الفجوة في نفس الوقت ما هي انعكاس لفجوة الموارد الداخلية لتعكس الاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وبدراسة الجدول رقم (6) خلال الفترة (2000-2016)، تبين أن فجوة التجارة الخارجية تراوحت بين حد أدنى (6.97) مليار جنيه عام 2004، وحد أقصى (116.46) مليار جنيه عام 2016، بنسبة زيادة العجز في الفجوة قدرت بنحو 1571.09% مقارنة بعام 2004 وبمتوسط قدر بنحو (41.75) مليار جنيه، كما قدر متوسط تلك الفجوة بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي بنحو 4.83%.

4- معدل الواردات القومية: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 21.78% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 23.45% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 7.13% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 22.48% خلال تلك الفترة.

5- معدل رأس المال الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 14.13% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 15.24% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 7.28% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 14.59% خلال تلك الفترة.

6- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 3.04% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 3.69% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 21.38% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 3.36% خلال تلك الفترة.

7- معدل النمو السكاني: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 2.28% عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 2.67% عام 2030، بنسبة زيادة قدرت بنحو 17.11% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 2.47% خلال تلك الفترة.

8- معدل النمو الاقتصادي عن طريق معدل الإيداع: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 14.13% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 15.24% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 7.28% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 14.59% خلال تلك الفترة.

9- معدل النمو الاقتصادي عن طريق معدل الإيداع: وبدراسة هذا المتغير خلال فترة التنبؤ تبين من خلال الجدول رقم (5) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 14.13% عام 2030، وحد أقصى قدر بنحو 15.24% عام 2017، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 7.28% مقارنة بعام 2017، وذلك بمتوسط قدر بنحو 14.59% خلال تلك الفترة.

المحور الرابع: تحليل اقتصادي مقارن لفجوة الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري خلال الفترتين (2000-2016)، (2017-2030).

يمكن تناول التحليل المقارن لفجوة الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد المصري خلال الفترتين (2000-2016)، (2017-2030) وذلك من خلال مايلي:

أولاً: فجوة الموارد المحلية: ويقصد بها الفجوة بين الإيداع والاستثمار أي قصور المدخرات المحلية المطلوبة لتلبية الطلب الاستثماري، حيث تعتبر

جدول 6. تحليل اقتصادي مقارن لفجوة الطاقة الاستيعابية خلال الفترتين (2000-2016)، (2017-2030). القيمة بالمليار جنيه

البيان السنة	الفترة الأولى (2016-2000)			الفترة الثانية (2017-2030)		
	فجوة الموارد المحلية (الإيداع- الاستثمار)	نسبة الفجوة الداخلية للنتائج المحلي الإجمالي (%)	فجوة الموارد الخارجية (الصادرات- الواردات)	نسبة الفجوة الخارجية للنتائج المحلي الإجمالي (%)	فجوة الموارد المحلية (الإيداع- الاستثمار)	نسبة الفجوة الخارجية للنتائج المحلي الإجمالي (%)
2000	-3.01	-0.95	22.50	7.13	-29.55	7.88
2001	2.69	0.90	15.71	5.23	-32.53	7.99
2002	1.62	0.48	15.84	4.65	-35.51	8.08
2003	9.47	2.35	11.15	2.76	-38.49	8.17
2004	24.07	4.99	6.97	1.45	-41.47	8.25
2005	18.77	4.16	10.86	2.41	-44.45	8.32
2006	23.65	4.51	9.02	1.72	-47.43	8.39
2007	16.99	2.83	28.80	4.80	-50.41	8.46
2008	9.34	1.41	38.84	5.86	-53.39	8.52
2009	-13.80	-2.17	44.30	6.96	-56.37	8.57
2010	-10.30	-1.32	42.88	5.49	-59.35	8.62
2011	1.31	0.17	34.02	4.31	-62.33	8.67
2012	-16.02	-1.78	69.61	7.74	-65.31	8.72
2013	6.61	0.67	60.40	6.13	-68.29	8.76
2014	-6.02	-0.55	89.00	8.14	-	-
2015	-38.54	-3.46	93.33	8.38	-	-
2016	-71.98	-5.98	116.46	9.68	-	-
المتوسط	-2.66	0.37	41.75	4.83	-48.92	8.38
الانحراف المعياري	23.92	2.92	33.29	2.42	12.47	0.28
معامل الاختلاف	-900.95	792.42	79.75	50.08	-25.48	3.35
اصغر قيمة	-71.98	-5.98	6.97	1.45	-68.29	7.88
أكبر قيمة	24.07	4.99	116.46	9.68	-29.55	8.76
% التغير	-399.12	-219.80	1571.09	569.29	131.10	11.18

المصدر: جمعت وحسبت بواسطة الباحث بيانات الجدولين (1، 5).

بشروط توجيهها في مجال البنية التحتية والاستثمارات ذات العائد المرتفع وعدم توجيهها في مجال الانفاق الاستهلاكي ذات التكلفة المرتفعة.

المحور الخامس: تحليل مقارن بين الوضع الحالي والمستهدف لبعض المتغيرات المدروسة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

وبعني هذا المحور بدراسة الوضع الحالي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل الاستثمار وذلك حسب النتائج البحثية ومقارنته بالمستهدف في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030، للوقوف على الوضع الحقيقي والمستقبلي لطبيعة فجوة الطاقة الاستيعابية بالاقتصاد القومي وقد تم اختيار كل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل الاستثمار لتناسبهما مع مجال عمل البحث من مجموعة المؤشرات المستخدمة لقياس أداء التنمية الاقتصادية حتى عام 2030 وذلك على عامين كما بالاستراتيجية عام 2020 وعام 2030 ومقارنتهما بالوضع المبني لتفعيل الاستراتيجية عام 2015 كما هو موضح بالجدول التالي رقم (7).

وفي ضوء النتائج البحثية وباقتراض مجموعة من الفروض التالية التي تم على أساسها تحليل الوضع الحالي المحسوب والمتنبؤ به وهي:

1- تم التنبؤ بالفجوة (2030-2017) من خلال معادلة الاتجاه الزمني للعام للفجوة (2000-2016).

2- ثبات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

3- تم حساب معدل الاستثمار المتنبؤ به خلال عامي 2020، 2030 باقتراض ثبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبؤ به خلال فترة التنبؤ (2017-2030).

4- تم البدء بعام 2015 حيث أنه عام الانتهاء من صياغة استراتيجية التنمية المستدامة 2030 للتعبير عن الوضع الحالي للاستراتيجية عند التنبؤ.

وتبين من دراسة الجدول رقم (7) أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب خلال أعوام 2015، 2020، 2030 قدر بنحو 4.37%، 3.54%، 3.04% على التوالي، وكانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوبة قدرت بنحو 1114.01 مليار جنيه، 1371.24 مليار جنيه، 1946.24 مليار جنيه للأعوام الثلاثة على الترتيب، في حين قدر معدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب استراتيجية 2030 بنحو 4.2%، 10%، 12% على التوالي وكانت قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوبة حسب تلك المعدلات المذكورة تقدر بنحو 3873.56 مليار جنيه، 7682.53 مليار جنيه خلال عامي 2020، 2030 على الترتيب، بمعدل تغير مطلق قدر بنحو 2502.32 مليار جنيه، 5736.29 مليار جنيه، بمعدل تغير نسبي مطلوب لتحقيق معدلات النمو بالاستراتيجية قدر بنحو 182.49%، 294.74% خلال العامين المنكورين على الترتيب، مما يتطلب مزيداً من الجهد لتحقيق معدلات المستهدفة باستراتيجية 2030، ويلاحظ تقارب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2015 حسب النتائج البحثية وحسب الاستراتيجية حيث قدر بنحو 14.37%، 14.2% على الترتيب وقد يرجع ذلك لاختلاف مصدر البيانات.

جدول 7. التغير المطلق والنسبي للوضع الحالي المحسوب والمستهدف لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي، ومعدل الاستثمار خلال مرحلتى الخطة عامي 2020 ، 2030.

م	المؤشر	تعريف المؤشر	البيان	2015	2020	2030
1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة المقارنة (%)	التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معدل النمو المحسوب حسب النتائج البحثية (%)	4.37	3.54	3.04
			قيمة الناتج المحلي المحسوبة (مليار جنيه)	1114.01	1371.24	1946.24
			معدل النمو المستهدف حسب الاستراتيجية (%)	4.2	10	12
			قيمة الناتج المحلي المستهدفة (مليار جنيه)	-	3873.56	7682.53
2	معدل الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي (%)	التغير المطلق (المستهدف-المحسوب) (مليار جنيه)	التغير النسبي (%)	-	182.49	294.74
			معدل النمو حسب النتائج البحثية (%)	13.49	14.05	13.24
			قيمة الاستثمار الحقيقي المحسوبة (مليار جنيه)	150.32	192.71	257.71
			معدل النمو المستهدف حسب الاستراتيجية (%)	14.4	20	30
			قيمة الاستثمار الحقيقي المستهدفة (مليار جنيه)	-	274.32	583.94
			التغير المطلق (المستهدف-المحسوب) (مليار جنيه)	-	81.61	326.23
			التغير النسبي (%)	-	42.35	126.59

وبدراسة نفس الجدول السابق خلال الفترة (2017-2030)، تبين أن فجوة التجارة الخارجية تراوحت بين حد أدنى (94.47) مليار جنيه عام 2017، وحد أقصى (170.52) مليار جنيه عام 2030، بنسبة زيادة العجز في الفجوة قدرت بنحو 80.50% مقارنة بعام 2017 وبمتوسط قدر بنحو (132.50) مليار جنيه، كما قدر متوسط تلك الفجوة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.38%.

وفي حالة وجود فجوة بين الصادرات القومية والواردات القومية سالية يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج الممكن الوصول إليه مقارنة بالمستويات الفعلية للناتج وهو ما يعني وجود موارد عاطلة، وفي حالة وجود الفجوة الموجبة يعني ذلك ارتفاع مستويات الناتج الحقيقي بمعدل يفوق مستويات الناتج المحتمل، مما يعني أن زيادة في مستويات الطلب تؤدي لارتفاع مستويات الأسعار، ومع تزايد قوتي الطلب الاستهلاكي يزداد الاعتماد على العالم الخارجي ولجوء الدولة إلى الأخذ بسياسة عجز الميزانية بشكل مفرط لتمويل ذلك الاستهلاك الأمر الذي يزيد من الاعتماد على العالم الخارجي.

وخلصاً ماسبق أنه إذا كانت فجوة الموارد الخارجية أكبر من فجوة الموارد المحلية فإن الأمر يتطلب تمويلاً من الخارج بالاقتراض حيث يعكس صافي تدفق رأس المال من الخارج التدفق الدولي لتمويل التراكم الرأسمالي وعندها يتم معادلة الفرق بين الفجوتين أي أن صافي التدفق الخارجي = الميزان التجاري. وإذا كانت فجوة الموارد المحلية أكبر من فجوة الموارد الخارجية فإن الأمر يتطلب الحد من تصدير السلع والخدمات التي يمكن استهلاكها محلياً أي تتسع فجوة الموارد الخارجية لتتعادل مع فجوة الموارد المحلية.

ثالثاً: درجة اعتماد الاقتصاد القومي على التمويل الذاتي والخارجي.

لدراسة درجة الاعتماد على التمويل الداخلي والخارجي للحد من فجوتي الموارد الداخلية والخارجية ومن دراسة الجدول رقم (3) تبين أن معدل نمو العائد للتمويل الداخلي والخارجي مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي العام خلال الفترة (2016-2000) قدر بنحو 98.97% ، 1.03% على الترتيب مما يشكل مؤشراً جيداً لاتجاه الاقتصاد القومي نحو الاعتماد على ذاته في تمويل النمو وانخفاض درجة الاعتماد على التمويل الخارجي نظراً لكون القوي الداخلية في هذه الحالة هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

بينما تبين من دراسة الجدول رقم (5) أن معدل نمو العائد للتمويل الداخلي والخارجي مقارنة بمعدل النمو الاقتصادي العام خلال الفترة (2017-2030) قدر بنحو 77.66%، 22.34% على الترتيب، مما يعني انخفاض درجة الاعتماد على التمويل الذاتي بنسبة 21.53%، وزيادة درجة الاعتماد على التمويل الخارجي بنسبة 2068.93%، وهو ما يشكل خطورة على أداء الاقتصاد القومي وخاصة إذا كان التمويل الخارجي في صورة قروض، الأمر الذي يشير إلى أن اعتماد الاقتصاد القومي على التمويل الخارجي بنسبة 22.34% خلال الفترة (2017-2030) قد يكون في صورة استثمار أجنبي مباشر أو منح أو مساعدات أو قروض فالاستثمار المتحقق في الاقتصاد القومي لا يعود إلى الأضرار المحلي فقط، وإنما يساهم فيه بشكل كبير رأس المال الأجنبي لسد فجوة الموارد الداخلية والتغلب عليها والابتعاد أو التقليل من فجوة الموارد الخارجية مما يعني أن رأس المال الأجنبي قد يمثل عائقاً أمام تحقيق معدلات النمو المستهدفة إذا لم تحقق نسبة المساهمة المطلوبة خلال الفترة المذكورة وفي حالة تحققها

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدولين (3)، (5)، واستراتيجية التنمية المستدامة 2030.

2030 على الترتيب، بمعدل تغير مطلق قدر بنحو 81.61 مليار جنيه، 326.23 مليار جنيه، وبمعدل تغير نسبي مطلوب لتحقيق معدلات النمو بالاستراتيجية قدر بنحو 42.35%، 126.59% خلال العامين المنكورين على الترتيب، مما يتطلب مزيداً من الجهد لتحقيق معدلات المستهدفة باستراتيجية 2030، ويلاحظ تقارب معدل الاستثمار الحقيقي عام 2015 حسب النتائج البحثية وحسب الاستراتيجية حيث قدر بنحو 13.49%، 14.4% على الترتيب وقد يرجع ذلك لاختلاف مصدر البيانات.

كما تبين من دراسة نفس الجدول السابق أن معدل الاستثمار المحسوب حسب النتائج البحثية خلال أعوام 2015، 2020، 2030 قدر بنحو 13.49%، 14.05%، 13.24% على التوالي، و قدرت قيمة الاستثمار الحقيقي المحسوبة بنحو 150.32 مليار جنيه، 192.71 مليار جنيه، 257.71 مليار جنيه للأعوام الثلاثة على الترتيب، في حين قدر معدل الاستثمار الحقيقي حسب استراتيجية 2030 بنحو 14.4%، 20%، 30% وكانت قيمة الاستثمار الحقيقي المحسوبة قدرت بنحو 274.32 مليار جنيه، 583.94 مليار جنيه خلال عامي 2020،

5- تقيد الاستيراد وخاصة الحكومي، وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الاستهلاكية وخاصة الترفيهية لتقليل العجز في فجوة الموارد الخارجية بين الصادرات والواردات حيث أن ما يتم دفعه بالنقد الأجنبي إما أن يكون ثمنا للنقص في قيمة المدخرات التي كان يلزم توفيرها للاستثمارات المطلوبة لمواجهة الطلب المحلي وهو ما يؤدي عنه لفجوة الموارد المحلية، أو يكون نتيجة للفرق بين ميزان الصادرات والواردات وهو ما ينتج عنه فجوة الموارد الخارجية.

المراجع

1. أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال الفترة 1970-2010، مجلة الباحث، الجزائر العدد (11)، 2012.
2. رمضان محمد مقلد(د)، أسلمة أحمد الفيل(د)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2012.
3. عمران سليمان(د)، دراسة اقتصادية قياسية للعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار في الجزائر للفترة (1990-2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016.
4. هارون العشي، النمذجة القياسية لمصادر تمويل المشروعات الاستثمارية العمومية دراسة حالة الجزائر 1990-2011، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2015.
5. موقع وزارة التخطيط المصرية علي شبكة الانترنت www.mop.gov.eg
6. البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
7. صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، أعداد مختلفة.
8. موقع البنك الدولي علي شبكة الانترنت <https://www.albankaldawli.org/>

وبالرغم من اتساع الفجوة بين معدلات النمو الحالية والمحسوبة بناء على التوقعات والمستهدفة طبقا لاستراتيجية التنمية المستدامة 2030 إلا أنه يتطلب معها بذل المزيد من الجهد والعمليات الاصلاحية وهذا ما قامت به الدولة بالفعل أواخر عام 2016 للإسراع ببنني برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي لمدة ثلاث سنوات بقيمة 12 مليار دولار لتحقيق التنمية الشاملة والمتواصلة في كافة قطاعات الاقتصاد القومي وذلك من خلال تحرير نظام الصرف الأجنبي وزيادة تنافسية الصادرات وحفز الاستثمارات وتنشيط السياحة، والسيطرة على الدين العام، وتنوع مصادر التمويل من خلال اصدار السندات الدلارية في الأسواق الدولية... الخ⁽¹⁾

ومن العرض السابق لنتائج البحث تم التوصل لعدة توصيات للحد من فجوة الطاقة الاستيعابية وتوقعاتها المستقبلية في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة 2030 كما يلي:

- 1- تنشيط وزيادة معدلات الطلب الاستثماري وتقيد الطلب الاستهلاكي غير الضروري، حيث اتضح أن متوسط معدلات الاستثمارات لا يتعدى أكثر من 17.47%، 13.75% خلال الفترتين (2000-2016)، (2017-2030)، بينما تعدي معدل الاستهلاك نحو 82.16%، 86.24% خلال نفس الفترتين علي الترتيب.
- 2- نمو العرض الحقيقي للسلع والخدمات في الأجل القصير من خلال تشغيل الطاقات العاطلة من شركات ومصانع إنتاج السلع والخدمات ومحاولة ايجاد بدائل لبعض السلع المحلية للسلع المستوردة، والعمل علي نشر المشروعات الصغيرة كهدف أساسي لتحسين الخول الفردية الأمر الذي يؤدي بالتبعية لتحسين مستوي الاقتصاد القومي.
- 3- زيادة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر أو المنح والمساعدات وتوجيهها في مجال البنية التحتية والاستثمارات ذات العائد المرتفع وعدم توجيهها في مجال الانفاق الاستهلاكي ذات التكلفة المرتفعة.
- 4- توفير المناخ المناسب لزيادة المدخرات للأفراد والقطاع العائلي وزيادة كفاءة المؤسسات القائمة علي تجميع تلك المدخرات.

An Analytical Study of the Absorptive Capacity Gap in the Egyptian Economy and its Future Expectations in Light of the 2030 Strategy

Salah, M. A. A. A.

Department of agricultural economics, Faculty of agriculture, Mansoura university.

ABSTRACT

Absorptive capacity is defined as the ability of the economy to employ available resources efficiently to achieve economic returns and increase the rate of economic growth. The national economy is exposed to a set of structural imbalances, both internal and external, such as the gap in domestic resources, ie the lack of the value of savings on required investments and the external resources gap, ie the difference between exports and imports. The two previous cases are called a two-gap model or absorptive capacity gap. The problem of research is the emergence of the absorptive capacity gap resulting from the impact of the internal and external gaps and the decrease of current and targeted growth rates of real GDP and investment rate in light of the constant economic, social and political conditions compared to the target in 2030. The research aims to study the absorptive capacity gap of the Egyptian economy for the period (2000-2016) through five axes, the first of which dealt with the economic variables affecting the absorptive capacity, the second economic indicators affecting the absorptive capacity and the rate of economic growth, and the third predicting the economic variables and indicators affecting the absorptive capacity. During the period (2017-2030), the fourth comparative economic analysis of the absorptive capacity gap during the periods (2000-2016), (2017-2030), and finally addressed the fifth comparative analysis between the current situation calculated and targeted in the light of the strategy of sustainable development 2030. The study concluded that the absorptive capacity lies in either the inability to use accumulated savings and the inability to convert them into capital in kind to create jobs and added value that lead to reduce external dependence, which leads to increasing both consumer demand and dependence on the outside world and the deficit of the state budget. The gap between current and target growth rates in accordance with the 2030 Sustainable Development Strategy has also been widened, requiring more effort and reform processes. The research recommended activating investment demand rates, restricting unnecessary consumer demand, and growing the real supply of goods and services in the short term through operating the idle capacities of different companies and factories and spreading small projects to increase the rate of foreign direct investment or grants and assistance and direct them in the field of infrastructure and investments and not directed to consumer spending. Increasing savings of individuals, family sector and institutions, restricting imports, especially government, and increasing customs duties on consumer imports, especially recreational.

(1) البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، العدد الأول، المجلد السابع والستون، القاهرة، 2017.